

٤٩٦١

الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الاولى
الجلسة ١٣
المعقودة يوم الاربعاء
٢٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

UN Doc

DEC 5 1991

UN Doc

محضر حرفي للجلسة الثالثة عشرة

(بولندا)

السيد مروزفيتش

الرئيس :

المحتويات

مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.13
6 November 1991
ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستمدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠بنود جدول الاعمال ٤٧ إلى ٦٥ (تابع)مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح

السيد أونور (غانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن وفد

غانا أود في البداية أن اهنئكم ، سيدي الرئيس ، وسائر أعضاء المكتب بمناسبة انتخابكم لقيادة أعمال اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين . وتشق غانا بأنه تحت قيادتكم القديرة سنشهد دورة مثمرة . ونطمئنكم على تعاوننا الصادق .

إن انتهاء الحرب الباردة اتاحت للمجتمع الدولي ، ولا سيما الأمم المتحدة ، الفرص لترسيخ دعائم السلم والأمن الدوليين الدائمين . إن السلم والأمن الدائمين لا يمكن إقامتهما على أساس المفهومين الباليين للردع وتوازن القوى اللذين صاحبهما تصاعد لم يسبق له مثيل في تكديس الأسلحة بما يزيد كثيرا على المتطلبات المشروعة للأمن الوطني المعترف بها بمقتضى المادة ٥١ من الميثاق . إن الصراعات المحلية - وليست الإقليمية - التي كان من الممكن حلها دون اللجوء إلى السلاح اتخذت طابعاً دولياً باسم الايديولوجية . والشواغل المشروعة للدول الأعضاء في المنظمة أغرقت في خضم المعارك الايديولوجية .

وبانتهاء فترة المواجهة الايديولوجية بدأ العالم يشهد مبادرات هامة خاصة في مجال نزع السلاح . إن التنفيذ الناجح لمعاهدة القذائف المتوسطة المدى - التي تنطوي على تدمير فئة بأكملها من الأسلحة النووية - تبعته تدابير جديدة بالثناء في الفئات الأخرى من الأسلحة النووية ، وعلى وجه التحديد القذائف القصيرة المدى والعبارة للقارات . وحتى قبل أن تصادق الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) ، الموقعة في موسكو في ٢١ تموز/يوليه من هذا العام ، اتخذ رئيسا البلدين خطوات تفوق ما أُنفق عليه بمقتضى المعاهدة بغية إجراء تخفيض أكبر في أسلحتهما النووية . إن المبادرة التي اتخذها الرئيس بوش في ٢٧ أيلول/سبتمبر من هذا العام ، بشأن الأسلحة النووية التعبوية والميدانية ، وقذائف المدفعية

والقذائف التسيارية القصيرة المدى ، والقذائف التسيارية عابرة القارات وحجم القوات المسلحة لم تشر ردود فعل استهكامية كما كان العالم يتوقع في عهد الحرب الباردة . بل إن الرئيس غورباتشوف زاد من زخم التخفيضات الطوعية في الأسلحة النووية بمبادرات على نفس القدر من الأهمية في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ . ويسرنا ان نلاحظ ، علاوة على ذلك ، إنه في موقف مؤات للقيام بهذا .

لقد بدأت معالجة الشواغل المشروعة للعالم إزاء التدابير الدفاعية الاستراتيجية . إن تلميح الولايات المتحدة عن استعدادها للتفاوض مع الاتحاد السوفياتي بشأن وضع قيود محدّدة على منظومات القذائف المضادة ، على الرغم من أنه قد اشير إلى أن هذا لا يشكل تغييرا حقيقيا في السياسة ، يبعث على الأمل في إزالة التناقض بين التخفيضات في الأسلحة النووية وبرنامج "ستارت" . إن الثقة لا يمكن ان تبنى على سباق آخر يتضمن المنظومات النووية الدفاعية . ونحن نحث الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على مواصلة مبادرتهم إلى أن يصبح العالم خاليا من جميع الأسلحة النووية . ونتوقع أن تنضم سائر الدول النووية طوعا إلى معركة السلم والأمن في العالم .

وفي هذا الخصوص ، نود أن نوّكد على أهمية ان تتخذ الأمم المتحدة التدابير اللازمة لتأمين العالم ضد الانتشار الأفقي والرأسي للأسلحة النووية . وينبغي القيام في أقرب وقت ممكن بالاستعدادات اللازمة لكفالة تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى ما بعد عام ١٩٩٥ . ونحيط علما مع التقدير بالقرار الذي اتخذته فرنسا والصين بالانضمام إلى المعاهدة . ونشعر بالامتنان بمضة خاصة للجهود الرامية إلى اجهاض الانتشار النووي في افريقيا . وإن انضمام موزامبيق وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي إلى معاهدة عدم الانتشار والنية المعلنة من جانب ناميبيا للقيام بالشئ ذاته ، جديران بالثناء . وأخيرا ، إن نظام الحكم في جنوب افريقيا اعترف بجدوى الخضوع لنظام ضمانات التفتيش التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وإذ تلاحظ غانا التخفيض الكبير في مستويات التجارب للأجهزة النووية ، يجدر التنويه بصفة خاصة إلى الوقف الطوعي لمدة عام الذي أعلنه الاتحاد السوفياتي مؤخرا . ومن هنا نود التأكيد على ضرورة الامتثال الدقيق لهذا الوقف الطوعي .

إن أسلحة التدمير الشامل ليست مقصورة على الترسانات النووية . فالأسلحة الكيميائية والبيولوجية تشكل خطرا على البشرية . ومع أن العالم لم يبدأ بعد عملية تخليص نفسه من هذه الأسلحة ، فإن نهاية الحرب الباردة تبشر باحتمالات طيبة . ولقد تم الانتهاء من جزء كبير من الأعمال التحضيرية في محفل مؤتمر نزع السلاح في جنيف للخروج باتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . ونحث على أن يتم الحفاظ على الزخم مسن أجل الانتهاء السريع من هذا العمل . وإن الاتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على تدمير الأسلحة الكيميائية وعدم انتاجها وتصريح الرئيس بوش الجدير بالثناء بنبذ الولايات المتحدة استخدام الأسلحة الكيميائية حتى لأغراض الانتقام ، ينبغي أن يشجع جميع الأعضاء على العمل من أجل الانتهاء من صياغة الاتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . كما أن الاستنتاجات الهامة للمؤتمر الاستعراضي الثالث للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية لعام ١٩٧٢ ينبغي أن تشجع على الانضمام إلى الاتفاقية بشكل يكاد يكون عالميا وتنفيذ نصوصها وخاصة تلك المتملة بالتحقق .

إن مجرد إزالة الترسانات النووية أو إجراء تخفيضات فيها والجهود الرامية إلى القضاء على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والتكسينية لن تؤدي بالضرورة إلى جعل العالم آمنا من الحرب التقليدية . إن نزع السلاح ينبغي أن يكون كاملا . ولهذا السبب نرحب بالإبرام الناجح لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي .

وفي حين أن هذه التدابير كلها جديرة بالثناء وينبغي تشجيعها ، يود وفدي أن يؤكد أن هذه التدابير ليس من المرجح أن تضمن الأمن والسلم الدوليين إذا لم تفض إلى إنشاء هيكل دولي تلقى قبولا عاما من جانب المجتمع الدولي . وباختصار ، أن النظام العالمي الذي يسعى إلى إدامة المصالح التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الثانية

وبعدها ، وأقصد النظام العالمي الذي يفترض استئناس تاريخ السيطرة والاستغلال ، لا يمكن أن يضمن السلم والأمن الدوليين .
ومع ذلك يبدو أن هذا هو الطريق الذي يسلكه العالم حاليا . إن انهيار
الامبراطورية الاشتراكية قد فسر بأنه انتصار ايديولوجي ينبغي أن يملئ الاستئناس
الشامل للقيم والممارسات التي أدت إلى ظهور الاشتراكية .

والدرس الذي ينبغي للعالم أن يتعلمه من حرب الخليج هو خطر الانتشار الأفقي للأسلحة . ونتيجة لذلك ، ما فتئت التدابير تقترح على أساس افتراض يتعذر الدفاع عنه مفاده أن السلم والأمن في العالم يمكن ضمانهما بتركيز الأسلحة في أيدي قلة . وقد ظهر نادي الموردّين النوويين ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف والمجموعة الاسترالية ، لا لضمان إزالة الأسلحة النووية والكيميائية ، ولكن لضمان ألا يمتلكها الآخرون .

وتعرب غانا عن قلقها لأنه ، على الرغم من أن العلاقات بين الشرق والغرب لن تعود بالتأكيد إلى عصر المواجهة ، لا تزال مقاومة قائمة لتحويل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب إلى معاهدة حظر شامل للتجارب . فالملة المسلم بها بين معاهدة عدم الانتشار النووي وإزالة الأسلحة النووية لم تحظ حتى الآن بتقدير الدول النووية . وبدلاً من ذلك ، ما زالت الضغوط تمارس لمضاعفة الجهود الرامية إلى نزع السلاح عن بقية العالم . وسرعان ما نسينا أن دعاة نزع السلاح أنفسهم ، كانوا يزودون بقية العالم بالسلاح ، وهم ، كما لو كان ذلك من قبيل المصادفة ، المصدرون الرئيسيون للأسلحة ، وفي نفس الوقت أعضاء دائمون في مجلس الأمن - الهيئة التي أوكلت إليها المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين . وقد اتخذت غانا تدابير صحيحة لخفض انفاقها على قواتها المسلحة . ونحن نتكلم عن السلم من خلال نزع السلاح بدلاً من اعتبار للمزايا الأمنية التي تعود علينا . ونفعل ذلك لاهتمامنا الحقيقي بالعدالة العالمية ، لأننا نعتقد أن السلم المبني على العدل يدوم فترة أطول من فترة السلم المبني على القوة أو التهديدات .

وفي هذا الصدد ، نود أن نعلن أننا قد فحصنا بعناية الدراسة التي أجراها الأمين العام ، بمساعدة الخبراء الحكوميين ، عن طرق ووسائل زيادة الوضوح في نقل الأسلحة التقليدية على الصعيد الدولي على أساس شامل وغير تمييزي . وبوسعنا أن ننضم إلى المبادرة التي تقضي بفتح سجل لنقل الأسلحة تحت رعاية الأمم المتحدة . ومع ذلك ، ينبغي بذل كل جهد لزيادة تأثير هذا السجل إلى أقصى حد . ولذلك ، إن غانا غير مقتنعة بالافتراض غير المدروس بأن السجل سيساعد على بناء الثقة المتبادلة ويعزز

الامن الشامل . صحيح ان القوة العسكرية تبني في احيان كثيرة استجابة لتقييم بلد ما للقوة العسكرية لخصمه او خصمه المحتمل . ومما لا يقل صحة ان بعض المعرفة بهذه القوة التي سيعززها السجل ، يمكن أيضا أن يشجع سباق التسلح الأولي .

وشمة اعتبار أهم وهو الطابع التمييزي للسجل . لقد حدد قرار الجمعية العامة ٧٥/٤٣ سمتين رئيسيتين ينبغي توخيها لتعزيز الوضوح في عمليات نقل الاسلحة التقليدية على الصعيد العالمي . وهاتان سمتان هما العالمية وعدم التمييز . ولا يعالج السجل المقترح هاتين السمتين . فهو لا يشمل إنتاج وتخزين الاسلحة . وينبغي ان يتضمن نقل الاسلحة بالضرورة عمليات النقل من الإنتاج إلى مواقع الاستعمال أو التخزين . ويرى وفدنا انه ما زال أمامنا الكثير الذي يتعين علينا إنجازه فيما يتعلق بالسجل المقترح بغية تعزيز آفاق فعاليته باعتباره إسهاما يرمي إلى نزع السلاح . لذلك فمن المقترح ان يجري تمرير الدراسة الواردة في الوثيقة A/46/301 على الدول الاعضاء لدراستها وإبداء الملاحظات بشأنها .

لقد كان تاريخ العالم قبل الحرب العالمية الثانية تاريخ السيطرة العاشمة والاستغلال الاقتصادي . وكان العالم - عالم امبراطوريات ومستعمرات نائية . ولاكثر من ٤٠ عاما بعد الحرب ، أدت الجهود الرامية إلى إعادة بناء العالم بمنأى عن السيطرة والاستغلال الاقتصادي إلى تقسيم العالم وفقا للخطوط الايديولوجية . وتولد عن المجابهة والتوتر في سنوات الحرب الباردة سباق تسلح لم يسبق له مثيل على أساس مفهومي توازن القوى والردع اللذين لا سند لهما - فهما مفهومان ظهرا ليجيزا الحالة الطبيعية غير المتمدنة وفقا لتوماس هوبز التي لا يكون فيها البقاء إلا للأصلح . إن تكلفة سباق التسلح ، ناهيك عن التهديد الذي يشكله للسلم الذي يسعى إلى صونه ، تحويل للموارد بعيدا عن التنمية الاقتصادية والبشرية . ولا يمكن أن يستمر هذا التحويل للموارد . فقد برز الحوار والتعاون مرة أخرى وسيلتين مقبولتين لصون السلم والامن الدوليين .

ولا يمكن لتاريخ السيطرة والاستغلال الاقتصادي وتكتيكات المتنمرين على الضعفاء أن تعود ، بل لا ينبغي ان تعود إذا اردنا ان نرسي الاسس الراسخة للسلم والامن الدوليين . وينبغي أن نعتبر نزع السلاح صفة تتطلب مساهمة الجميع . وينبغي

أيضا الاعتراف بمؤتمر نزع السلاح باعتباره المحفل متعدد الأطراف المختص لإجراء المفاوضات تحت إشراف الأمم المتحدة . ومن ثم ، ينبغي للمؤتمر أن يفتح الباب أمام المزيد من الأعضاء على أساس ديمقراطي . فليقاوم العالم الإغراء بضمان السلم العالمي عن طريق نزع السلاح عن الأغلبية باستثناء القلة التي تنصب نفسها رجل الشرطة على العالم . ولم تخف على العالم دروس الاستعمار ، الذي بدأ وبقي على القوة العسكرية وحدها ، وكمّلته جرعة هائلة من العنصرية .

السيد ارتياغا (فنزويلا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : بالنيابة عن وفد فنزويلا ، يسعدني أن أعرب عن خالص التهاني لكم ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الأولى . ونحن على ثقة بأننا سنتوصل في ظل توجيهاتكم إلى نتائج هامة . ونهنئ أيضا أعضاء المكتب الآخرين .

إننا نشهد الآن واقعا دوليا يختلف كثيرا عما كان سائدا منذ بضعة أعوام فحسب . فالأحداث الأخيرة ، التي نعتبرها بكل تأكيد أحداثا تاريخية ، جعلت العناد والخصومات التي طال أمدها ، أمورا عفى عليها الزمن ، وجعلت من الممكن بصفة خاصة ظهور آفاق أفضل للسلم والتفاهم بين الدول . وتركنا خلفنا مبارزات الحرب الباردة التي جعلت مستقبل الأمم لسنوات طويلة رهن سباق تسلح نووي يستمر بلا هوادة .

وستشهد نهاية هذا القرن بداية ما قد يشكّل عصرا جديدا للقرص ، عصرا ينطوي أيضا بطبيعة الحال على مخاطره الكامنة وعلى صراعات محتملة من كل نوع وصنف . لذلك عندما نتكلم الآن عن النظام العالمي الجديد ، وعندما نقترح أن نسعى ، في ظل ظروف لم يسبق لها مثيل ، من أجل نظام للأمن الدولي يكون أوسع نطاقا ومتعدد الأبعاد ومتكافلا - ينبغي لنا أن نضمن أن تعود هذه الخطط بالنفع على كل الشعوب ، وأن تلعب الأمم المتحدة دورا حاسما في هذه العملية .

وأسهم الحوار والمصراحة اللذان تتميز بهما الحالة الدولية الجديدة في حل النزاعات . وقد ساعدانا على التوصل إلى اتفاقات بشأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة ومختلف المبادرات المتصلة بسباق التسلح النووي وعدم الانتشار . حتى الأزمة الخطيرة والمؤسفة كحرب الخليج ، زادت إدراك المجتمع الدولي للتهديد

الذي يشكله استخدام اسلحة التدمير الشامل ، والحاجة إلى اعتماد تدابير ملموسة لإبطال هذه الاخطار .

وأدى التعاون المكثف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إلى إبرام معاهدة تخفيض الاسلحة الاستراتيجية ، التي أمكن تحقيقها من خلال إعادة تعريف مدونات السلوك بين البلدين ، وعن طريق إزالة الايديولوجية من سياستيهما الخارجيتين ، وعن طريق التمسّو المتجانس للسياسة الامنية الدولية .

نود مرة أخرى أن نؤكد على أهمية التوقيع على معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) ، وأن نشير إلى أن مثل هذه الاتفاقات يمكن أن تساعد في تعضيد قيام نظام دولي يركز على نحو متزايد على الثقة والشفافية ، وأن تستخدم كعوامل حفازة لإبرام صكوك نزع سلاح عالمية أخرى في المستقبل ، صكوك يمكن أن تفضي بنا إلى الاستعاضة عن الردع النووي باستراتيجية تقوم على أساس الأمن المشترك .

وتلك الاعتبارات لها أهمية خاصة اليوم في ضوء المبادرتين الرئيسيتين الأخيرتين اللتين اتخذت زمامهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، اللتين تتضمنان مقررات من جانب واحد ومقترحات ثنائية . ونحن نرحب بمثل هذه المبادرات ، ونعرب عن أملنا في أن تتخذ شتى المقترحات شكلا ملموسا ، وبالتالي تسهم إسهاما كبيرا في الجهود الرامية إلى تخفيض الترسانات النووية والقضاء على فئات معينة من الأسلحة .

ومع ذلك ، لا يتسنى النظر بعد في الوقف النهائي لإجراء التجارب النووية ، ولا التدابير الرامية إلى وقف تطوير المنظومات الدفاعية ذات القواعد الفضائية ، ولا وضع حد للاستراتيجيات التي تستند أساسا - بذريعة أو بأخرى - إلى تلك المنظومات ، ولهذا السبب ما زال خطر تحول الغضاء الخارجي إلى موقع لسباق تسلح لا يكبح جماحه . ونحن نعرف أنه كلما ازدادت المنافسة في تطوير الأسلحة النووية زاد اعتمادها على الابتكارات النوعية ، وهو اتجاه يبدو أنه لا رجعة فيه .

ومن الواضح ، إنه ما زال هناك الكثير الذي يجب القيام به . فلقد عشنا في العقود الأخيرة في ظل حماية السلم النووي . ومع ذلك - وهذا ليس اسرافا في الوهم أو الخيال - فقد ظللنا وسنظل نتطلع إلى التقدم صوب تدعيم استتباب سلم عالمي يتقلص في ظله على نحو شابت دور مذاهب الردع النووي .

لقد كان هدف حظر التجارب النووية بعيد المنال ، نظرا لوجود اعتبارات تقوم على أساس الحاجة إلى أمن مطلق ، وقد تراوحت الحجج التي استخدمت لتخية ذلك الهدف ما بين النقص التقني المزعوم لطرق التحقق إلى ضرورة الحفاظ على معولية الترسانات النووية وفعاليتها وأمنها من أجل تعزيز الردع النووي . وتفتقر تلك المناورات

التأخيرية الى أي مبرر وليس لها أي معنى سياسي ، لانها ترمي الى تأجيل بلوغ هدف الامن الذي يجب أن نتشاطره جميعا ، وخاصة وأن من المفترض أن المناخ الدولي السائد اليوم مؤات أكثر للتفاهم .

إننا نؤكد على أن اتخاذ تدابير للحيلولة دون دورة استحداث وإنتاج الاسلحة النووية ، بما في ذلك إجراء التجارب ، يمكن أن يفضي في المدى القريب الى وقف سباق التسلح النووي .

وعلىنا مواصلة الجهود الرامية الى تحويل معاهدة عام ١٩٦٣ للخطر الجزئي للتجارب النووية الى معاهدة شاملة . ويرى وفد بلادي انه يجب تكثيف التدابير الرامية الى إحراز تقدم في هذا المجال ، واستئناف عمل المؤتمر التعديلي ، الذي بدأ في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، بما يتسق مع ولاية رئيسه .

ولا يسمعنا إلا أن نعرب عن ارتياحنا لما أذاعه الرئيس غورباتشوف مؤخرا بشأن إعلان الاتحاد السوفياتي لوقف مؤقت من جانب واحد لمدة سنة لإجراء التجارب النووية . ونعتقد أن هذه خطوة في الاتجاه الصحيح ، ويجب أن يكون لها ، بطريقة أو بأخرى ، أثر إيجابي في الترويج لأهداف أكثر أهمية وأوسع نطاقا في هذا المجال .

ويجب النظر الى هذه الاعتبارات المتعلقة بإجراء التجارب النووية في ضوء توقعاتنا بالنسبة لمستقبل نظام عدم الانتشار ، وخاصة المقرر الذي يجب أن يتخذ في عام ١٩٩٥ بشأن تمديد معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . ومن مصلحتنا جميعا أن نكفل الامتثال لقواعد عدم الانتشار الأفقي والرأسي ، وأن نعزز الاحترام الكامل لكل أحكام المعاهدة .

وكما قيل بالفعل مما هو مأمول فيه ، أن تنضم سريعا الى معاهدة عدم الانتشار كل من الصين وفرنسا ، وذلك وفقا لما أعلنناه مؤخرا من التزامهما الانضمام الى هذه المعاهدة . إن تعزيز نظام عدم الانتشار وعالميته ومصداقيته من بين التحديات الرئيسية بالنسبة للسنوات القادمة .

لقد شهد عام ١٩٧٣ ، اعتماد اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الاسلحة . ونحن الآن على طريق

استكمال مفاوضاتنا بشأن إبرام اتفاقية لحظر الأسلحة الكيميائية ، فعلى مر أكثر من عقد انخرط مؤتمر نزع السلاح في مفاوضات مكثفة تحقيقا لهذه الغاية . وقد تسنى حسم العديد من الخلافات ، وأصبح مشروع الاتفاقية اليوم في مرحلة متقدمة من مراحل التفاوض .

وعلىنا أن نسلّم بأن مقرر حكومة الولايات المتحدة الذي أعلنه الرئيس بوش ، والقاضي بعدم استخدام الأسلحة الكيميائية في ظل أي ظرف من الظروف ، بما في ذلك الشار ، ضد أية دولة بالإضافة الى تدمير كل ترسانات الأسلحة الكيميائية الأمريكية كان بمثابة قوة دافعة حاسمة في هذه العملية .

هناك قضايا لم تحسم بعد متملة بالتحقق ، منها على وجه الخصوص الإجراءات الخاصة بالتفتيش بناء على تحدٍ في حالات انتهاكات أحكام الاتفاقية ، وتلك المتعلقة بجهاز الاتفاقية السياسي المقبل لصنع القرار ، أي المجلس التنفيذي . ومن المسائل المعلقة أيضا مسألة تمويل الهيئة المقبلة لحظر الأسلحة الكيميائية .

إننا واثقون من إمكانية حسم القضايا المعلقة ومن إمكانية استكمال المفاوضات الخاصة بالأسلحة الكيميائية في العام القادم . وبهذه الطريقة يستطيع مؤتمر نزع السلاح ، أخيرا ، أن يقدم الى المجتمع الدولي نتيجة ملموسة بارزة ، وبهذا الحافز سيتمكن بالتأكيد من تكريس اهتمامه للبنود الحاسمة مثل حظر إجراء التجارب النووية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

إن المؤتمر الاستعراضي الثالث لاتفاقية الأسلحة البكتريولوجية قد انتهى من أعماله مؤخرا . ويتضمن إعلانه النهائي بيانات هامة متملة بتعزيز تلك الاتفاقية ونود ، من بينها ، أن نلقي الضوء على التسليم بضرورة تعزيز آلية التحقق التابعة للاتفاقية بوصفها وسيلة لتحسين فعاليتها . وفي هذا السياق ، اتفق على عقد اجتماع للخبراء الحكوميين يكون مفتوحا لكل الدول الأطراف للنظر في تدابير التحقق المحتملة وشحيدها من وجهة النظر التقنية والعلمية . ونعتقد أنه لا بد من زيادة توسيع نطاق هذا الاجتماع ، لأن المطلوب هي رأي سياسي أوسع نطاقا .

إن حماية البيئة تستحق اهتماما خاصا من قبل المجتمع الدولي . ولا بد أن تظل مسألة الملة بين نزع السلاح والتنمية والبيئة على جدول أعمال الأمم المتحدة . ونحن نعتقد أن إعادة تخصيص دراسة إمكانية تطبيقات الموارد العسكرية لأغراض الحماية البيئية المدنية بداية طيبة وإسهام بالغ الأهمية .

وفيما يتعلق باستخدام التكنولوجيا وتمنيع أسلحة معينة واستخدامها ، كان لسباق التسلح آثاره على البيئة . كما أن تدابير نزع السلاح في حد ذاتها يمكن أن تفضي إلى أنشطة ذات أثر خطير على البيئة ، من بينها استخدام منظومات لتدمير الأسلحة ، ونقل الأسلحة لتدميرها ، وتصريف النفايات وتدمير مرافق الإنتاج .

لتلك الاسباب نرى أن جميع التدابير المتخذة ينبغي أن تتضمن أحكاما تكفل حماية البيئة . والموارد المحررة بغضل وقف سباق التسلح يمكن توجيهها صوب التنمية القابلة للإدامة ، وخاصة لمالح البلدان النامية ، عن طريق تشجيع الإدارة الايكولوجية السليمة .

واستمرار تسخير الانجازات العلمية والتكنولوجية لأغراض انتاج الأسلحة أمر له تأثير مزدوج على نزع السلاح . فاستحداث منظومات السلاح الأكثر تقدما أدى في حالات كثيرة الى طمس الفارق بين الأسلحة التقليدية وأسلحة التدمير الشامل . كما أصبحت تكلفة المكونات التكنولوجية الداخلة في صناعة الأسلحة الجديدة تكلفة باهظة على نحو متزايد . ففي عالم تعد فيه ندرة الموارد وتدهور البيئة وتآزم الحالة الاقتصادية والاجتماعية من الشواغل الرئيسية لشتى البلدان ، يجب على المجتمع الدولي أن يولي مزيدا من الاهتمام لهذه المسألة ضمانا لتسخير التقدم العلمي والتكنولوجي للأغراض البناءة في المقام الأول .

وكما أكدت هيئة نزع السلاح يمكن أن يكون نزع السلاح على الصعيد الاقليمي عاملا تكميليا فعالا للتدابير العالمية وعنصرا هاما من عناصر النهج التدريجي الرامي إلى نزع السلاح على الصعيد العالمي . فالفكرة التي يجب أن نتوخاها في هذا الصدد ، وهي فكرة أشرنا إليها في مناسبات أخرى ، هي أن جهود نزع السلاح الاقليمية ينبغي عدم التقليل من شأنها وأن المناطق التي تتوخى انشاؤها تلك الجهود ينبغي ألا تصبح حالات منفردة أو "جزر سلم" معزولة في إطار النظام الدولي ، بل ينبغي أن تولد هذه المناطق بالأحرى زخما يدفع الى اتخاذ تدابير لاحقة أوسع نطاقا وأشمل انطباقا على الصعيد العالمي . ويجب بذل جهود متعددة الاطراف لتعزيز الاعمال الشائبة والاقليمية . ويجب ألا ننسى أن عصرنا يتميز بحقيقة واضحة هي التكافل ، وألا ننسى أيضا أن الامن مسألة عالمية متكاملة لأنها تؤثر علينا جميعا .

من هذا المنطلق نود أن نؤكد مرة أخرى على أهمية معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - معاهدة ثلاثيلولكو - التي سيشهد العام

المقبل مرور خمس وعشرين سنة على التوقيع عليها . كما نحث بلدان المنطقة التي لم تصبح بعد أطرافاً في المعاهدة على التوقيع والتصديق عليها ، لتؤكد بذلك التزام أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعدم الانتشار وبنزع السلاح النووي .

ونود أيضاً أن نسلط الضوء على المبادرات التي اتخذت مؤخراً في أمريكا اللاتينية لتوطيد المنطقة بوصفها منطقة سلم وتعاون خالية من أسلحة التدمير الشامل . ومن الأمثلة المشجعة على هذا الاتجاه المبشر بالخير الاعلان المتعلق بالحظر الكامل للأسلحة الكيميائية والبيولوجية الذي وقّعت عليه بلدان شتى في اتفاق مندوزا ، ومقترح بيرو الداعي إلى التوقيع على إعلان بشأن نبد انتاج واستعمال أسلحة التدمير الشامل .

وتولى هذه الايام أهمية متزايدة لمشكلة نقل الأسلحة التقليدية . وهذه ظاهرة معاصرة مثيرة للقلق يجب أن ندرسها بأقصى قدر من العناية ، وخاصة بسبب تأثيرها على مناطق مختلفة يمكن أن تؤدي الصراعات الإقليمية فيها إلى الإخلال بالسلم والأمن الدوليين وكذلك بسبب أثرها السلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية - وهذان عاملان يجعلان من الاتجار غير المشروع بالسلاح مدعاة لقلق متزايد .

ونحن نرى أن الوقت قد حان لأن يُتبع نهج أكثر رشداً في تناول هذه المسألة في ظل ظروف دولية تبدو ، في ضوء تدابير بناء الثقة التي اتخذت مؤخراً في مناطق مختلفة ، ظروفًا مؤاتية لطرح مبادرات محددة . ونرى أن نقل السلاح والتكنولوجيا العسكرية ينبغي أن يخضع ، دون المساس بمبدأ دفاع الدول عن نفسها ، لا للاعتبارات الاقتصادية والتجارية وحدها بل أن يخضع أيضاً لمعايير تكفل الشفافية في تجارة السلاح .

لقد نظرنا بالتفصيل في الدراسة المتعلقة بسبل ووسائل تعزيز الشفافية في عمليات نقل الأسلحة التقليدية ، وهي الدراسة التي تتضمن توصيات ينبغي أن توليها اللجنة اهتماماً خاصاً . ونحن مهتمون بإمكانية إقامة آلية من قبيل سجل تمسكه الأمم المتحدة لعمليات نقل السلاح يكون ذا طابع عالمي وطوعي وغير تمييزي ، بوصف هذه الآلية

تدبيراً هاماً لبناء الثقة وخطوة أولى في التصدي لهذه المشكلة المعقدة . وتحقيقاً لهذه الغاية ، نؤيد إنشاء فريق خبراء يتولى ، بالاشتراك مع الأمين العام للأمم المتحدة ، تعيين الطرائق المحددة اللازمة لإنشاء الآلية ذات الصلة .

في الماضي لم تتوافر إلاّ أسباب قليلة تجعلنا نشعر بالارتياح إزاء تحقيق الغايات التي تتوخاها هذه اللجنة . ولكن بوسعنا في هذه المناسبة أن نستخلص نتيجة مختلفة في ضوء التطور المؤاتي الذي حدث في شتى جوانب جدول أعمالنا وفي ضوء الافاق المعقولة التي انفتحت أمام أعمالنا المقبلة . ونود أن نسجل عرفاننا لإدارة شؤون نزع السلاح للعمل المكثف الذي اضطلعت به وجهودها الرامية الى تعزيز الحملة العالمية لنزع السلاح .

إن نزع السلاح وتحديد الأسلحة عنصران حاسمان في تعبيد الطريق المفضي إلى إقامة النظام العالمي الجديد الذي يكثُر عنه الحديث هذه الايام وفي الإسهام ، بالضرورة في سياق التكافل ، في التغلب على المشاكل القديمة والجديدة التي تواجه المجتمع الدولي . إن التغيرات التي حدثت على الساحة العالمية قد أدت الى توسيع وتعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان في بلدان كثيرة . ومن الاتجاهات المرغوب فيها أيضاً الرغبة في إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية والى كفالة السلم العالمي . والمهمة الماثلة أمامنا الآن هي تعزيز الآلية التي توفرها الأمم المتحدة من أجل النهوض بالسلم والامن الدوليين استناداً لا إلى الاعتبارات العسكرية والاستراتيجية وحدها ولكن أيضاً الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون البيئة وحماية حقوق الإنسان . ويجب علينا ألا نهدر الفرص المتاحة لنا الآن في هذه الاوقات الحاسمة .

السيد رفاقات (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : من دواعي

سروري البالغ أن أقدم اليكم يا سيادة الرئيس باسم وفد باكستان بأصدق التهاني على توليكم رئاسة اللجنة الأولى . ونحن واشقون بآنكم ستوجهون ، بفضل ما تتمتعون به من خبرة عريضة ومهارات دبلوماسية واسعة ، مداولات لجنتنا توجيهها ناجحاً . وأطمئنكم على تأييد وفدي الكامل لكم واستعداده التام للتعاون معكم .

لقد رحبت باكستان بانفراج حدة التوترات الدولية . وقد أصبحت الحرب الباردة وراء ظهورنا الآن . والحقيقة الجديدة التي تتميز بتبديل العلاقات بين الشرق والغرب تطرح علينا تحديات ، وفرصاً قيّمة لتعزيز الأمن والاستقرار الدوليين والاقليميين وللسعي إلى تحقيق نزع السلاح ومنع الانتشار النووي وبناء الثقة .

لقد بذلت باكستان جهوداً دؤوبة في سبيل تعزيز قضية السلم والأمن الدوليين وإزالة الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل . وكان إبرام معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية المعقودة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي مصدر ارتياح عظيم لنا . وإعلان الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف مؤخراً عن تدابير جسورة وبعيدة المدى تشمل ، في جملة أمور ، إزالة الأسلحة النووية التعبوية ذات القواعد الأرضية والبحرية بشكل تقدماً كبيراً صوب نزع السلاح النووي . لقد رحبنا بهذه المبادرات ويحدونا أمل صادق في أن تكلل هذه العملية في نهاية المطاف بالتدمير الكامل للأسلحة النووية .

لقد أُيِّدت باكستان تأييدا تاما المبادرة الرامية إلى تحويل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية إلى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية . ولذلك اشتركنا في مؤتمر التعديل الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ وأيّدنا القرار الذي يدعو إلى إعادة عقد المؤتمر في الوقت المناسب .

لقد تأخر إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تأخرا طويلا . ومن الضروري مواصلة الجهود التي تؤدي إلى القضاء التام والكامل على الأسلحة النووية والتعجيل بها . ولا شك أنه لو توافرت الإرادة السياسية اللازمة فلن تشكل المشكلات ذات الطبيعة التقنية أي عقبة كؤود على طريق إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب . وستكون استجابة الدول الحائزة للأسلحة النووية مقياسا لنواياها .

وريشما يتم إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، يمكن التوصل إلى اتفاقات على حظر التجارب النووية بين الدول الإقليمية في مختلف مناطق العالم . ولن تصلح تلك الاتفاقات الإقليمية فقط كتدابير أساسية لبناء الثقة ، ولكنها ستيسّر أيضا إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية .

وقد أعربت باكستان دائما عن قلقها العميق إزاء خطر الترسانات النووية للدول الحائزة للأسلحة النووية على الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . ويتمثل الضمان التام لعدم استعمال هذه الأسلحة والتهديد باستعمالها في القضاء التام عليها . ولكن ، حتى نبلغ ذلك الهدف ، ينبغي أن تُوفّر للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات لها مصداقية وملزمة قانونا ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها . وهذه الضمانات حيوية لتعزيز الشعور بالامن لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . ونحن نتطلع إلى إحراز تقدم ملموس بشأن قضية ضمانات الامن السلبية ، التي سيقدم وفدي مشروع قرار بشأنها مرة أخرى هذا العام .

إن المناهج العالمية والإقليمية إزاء نزع السلاح تكمل بعضها بعضا ، وهي لا تتعارض بعضها مع بعض ، ويجب متابعتها في آن واحد للنهوض بالسلم والامن الدوليين والاقليميين . ولهدف تحقيق السلم والامن من الاهمية البالغة ما يجعل من الضروري توجيه

جميع الجهود ، على المستويين العالمي والإقليمي لتحقيقه . وأساسا يرتبط تصور عدد كبير من الدول بوجود تهديد لامنها وحاجتها إلى الاستعداد العسكري بالظروف السائدة في الاقاليم التي تختص إليها . ويوفر النهج الاقليمي أكثر الامكانيات واقعية لتحقيق التقدم الملموس على طريق نزع السلاح ، لان تصورات التهديد والشواغل الامنية تختلف من منطقة إلى أخرى . ويكتسب هذا النهج قوة يوما بعد يوم كما يتجلى في اتخاذ القرار ٥٨/٤٥ عين الذي يتعلق بنزع السلاح الاقليمي والذي قدمته باكستان إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين . وقد اتخذ هذا القرار بأغلبية ساحقة ونأمل أن يحظى مشروع القرار الذي منقحه هذا العام بشأن هذا البند بتأييد أكبر .

وهناك إقرار متزايد في العالم اليوم بأن كثيرا من المشاكل الامنية والهموم التي تشغل الدول يمكن أن تحظى بدراسة أوفى في السياق الاقليمي ، حيث يمكن أن تصمم التدابير العلاجية المناسبة للظروف المحددة السائدة . ويشهد نجاح عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا التي أفضت إلى المعاهدة الخاصة بالقوات التقليدية في أوروبا على الفكرة القائلة بأن المشاورات الاقليمية تقدم أفضل الحلول لكثير من مشكلات الامن وتحديد الأسلحة . ونأمل في أن تشجع قوة الدفع الجديدة صوب بناء ثقة أكبر وأمن وتعاون في أوروبا الجهود الاقليمية في مناطق أخرى من العالم .

ومما يهتم على ارتياحنا الكبير حقا إدراج بند جديد عنوانه "النهج الاقليمي لنزع السلاح في إطار الامن العالمي" في جدول الاعمال في الدورة المضمونية لهيئة نزع السلاح في عام ١٩٩١ . ونتوقع أن تومي هيئة نزع السلاح في الوقت المناسب باتخاذ تدابير ملموسة لنزع السلاح الاقليمي ، ومنع الانتشار النووي ولتدابير بناء الثقة في مختلف المناطق بهدف النهوض بالسلم والامن الدوليين .

وترى باكستان أن التدابير المحددة التالية يمكن أن تتخذ لتشجيع النهج الاقليمي نحو نزع السلاح في الميدان النووي : أولا ، يمكن تعزيز هدف منع الانتشار عن طريق إبرام اتفاقات اقليمية لحظر التجارب ، ثانيا ، ينبغي أن تتابع بجدية فكرة إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية التي توفر آلية هامة لعدم الانتشار الاقليمي ،

ثالثا ، على الدول الاقليمية أن تعلن بشكل مشترك أنها لن تحوز أو تصنع أسلحة نووية وعليها أن تتوصل إلى اتفاقات تمنع هجوم بعضها على المرافق النووية للبعض الآخر ، رابعا ، يجب عقد مؤتمرات اقليمية لمناقشة مسائل منع الانتشار النووي بهدف إبرام اتفاقات ملزمة قانونا على منع الانتشار النووي على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي .

ويمكن أن تتخذ الخطوات التالية في المجال التقليدي لتيسير نزع السلاح الاقليمي : أولا ، إجراء حوار بين الدول الاقليمية لتسوية الخلافات المتعلقة والمنازعات بالطرق السلمية وفقا لمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة بالإضافة إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ثانيا ، قيام الدول الاقليمية على نحو مشترك بنبذ سياسات التدخل بكل أشكاله أو الإكراه أو السيطرة أو الهيمنة أو استعمال القوة أو التهديد باستعمالها بأي شكل من أشكالها ، ثالثا ، إجراء مفاوضات بين الدول الاقليمية لإجراء خفض متساو ومتوازن للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية بما يكفل الأمن المتساوي غير المنقوص لكل الدول عند أدنى مستوى من الأسلحة والقوات المسلحة ، رابعا ، الاتفاق بين الدول الاقليمية على فرض قيود وحدود على وزع القوات وتحركاتها ، خامسا ، الاتفاق على إقامة "خطوط هاتفية ساخنة" بين رؤساء الدول أو الحكومات والقادة العسكريين للدول الاقليمية لاتصال بعضهم ببعض بشكل مباشر وفوري كلما اقتضت الضرورة ذلك ، سادسا ، إضفاء الطابع المؤسسي على الاجتماعات الدورية بين القادة العسكريين للدول الاقليمية لتفادي سوء الفهم والتغلب على الشكوك ، سابعا ، الاتفاق على دعوة مراقبين من الدول الاقليمية للمناورات التي تجريها أي من هذه الدول .

وتلتزم باكستان التزاما كاملا بتحقيق هدف عدم الانتشار النووي . وفي ذات الوقت ندعو الدول النووية إلى التحرك صوب نزع السلاح النووي والنهوض بالتعاون الدولي في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتكنولوجيا النووية . ولا ينبغي أن يستعمل مفهوم عدم الانتشار النووي كذريعة تمنع الدول النامية من الحصول على تكنولوجيا نووية للأغراض السلمية .

وقد أعربنا عن استعدادنا ، سعياً لتحقيق نهجنا الاقليمي إزاء عدم الانتشار النووي ، لقبول نظام منصف غير تمييزي لاستبعاد الأسلحة النووية من جنوبي آسيا . وفي ضوء الاهتمام المجدد الذي يركز حالياً على مخاطر الانتشار النووي ، نود أن نؤكد بعض المقترحات التي قدمتها باكستان على مدى العقدين الماضيين . وتشمل هذه الاقتراحات إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوبي آسيا ، وهو الاقتراح الذي أيدته الجمعية العامة مراراً وتكراراً منذ عام ١٩٧٤ ، وإصدار بيان مشترك من جانب الهند وباكستان بنبذ حيازة أو تصنيع الأسلحة النووية . وفي عام ١٩٧٩ ، اقترحنا عقد اتفاق مع الهند على إنشاء نظام للتفتيش الشنائي على كل المرافق النووية على أساس متبادل . وفي عام ١٩٧٩ أيضاً ، اقترحنا القبول المتزامن لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جانب الهند وباكستان بالنسبة لجميع مرافقهما النووية . وفي نفس العام أعربنا أيضاً عن استعدادنا للانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار في وقت متزامن مع الهند . وفي عام ١٩٨٧ ، اقترحنا إبرام معاهدة شنائية أو اقليمية لحظر التجارب النووية . وفي نفس العام اقترحنا أيضاً عقد مؤتمر دولي حول عدم الانتشار النووي في جنوبي آسيا ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، بمشاركة الدول الاقليمية وغيرها من الدول .

وفي ٦ حزيران/يونيه من هذا العام طرح رئيس وزراء باكستان ثلاثة مقترحات هامة تتعلق بتحديد الأسلحة وعدم انتشار الأسلحة النووية في جنوبي آسيا . وتدعو تلك المقترحات إلى قيام الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين بإجراء مشاورات مع الهند وباكستان لكفالة عدم انتشار الأسلحة النووية في جنوبي آسيا ؛ واتخاذ ترتيبات ثنائية أو إقامة نظام اقليمي لحظر جميع أسلحة التدمير الشامل في جنوبي آسيا ؛ وإجراء خفض متبادل ومتوازن للقوات في تلك المنطقة ، اتساقا مع المبدأ القائل بضمان أمن متساو وغير منقوص عند أدنى مستويات التسلح .

ومما يثلج صدورنا أن بلدانا عديدة تجاوبت مع تلك المقترحات . وأملنا أن تستجيب الهند أيضا وبخامة للمقترح الداعي إلى تشاور الدول الخمس المذكورة أعلاه بشأن إقامة نظام لعدم الانتشار النووي في جنوبي آسيا . فعدم الانتشار النووي في منطقتنا شرط حيوي لتحقيق السلم والأمن والتقدم على الصعيد الاقليمي . والمقترحات التي طرحها رئيس وزرائنا تتماشى مع روح العصر وتعبر عن رغبتنا الحقيقية في أن تركز بلدان جنوبي آسيا جهودها على التنمية الاقتصادية عن طريق تحويل الموارد المخصصة حاليا للدفاع إلى التنمية .

لقد اكتسبت مفاوضات جنيف بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية مضمونا جديدا من الناحية النوعية . وعلى الرغم من أنه أمكن تحديد جميع العناصر اللازم توافرها في الاتفاقية المزمع ابرامها ، مازالت هناك مجالات تختلف حولها الآراء . ومع اننا سعداء بتجدد زخم المفاوضات هذا العام نتيجة لتغير موقف الولايات المتحدة من بعض القضايا ، فإنه يتحتم إيلاء الاعتبار الواجب لآراء جميع الشركاء المتفاوضين كيما يتسنى لنا صوغ اتفاقية شاملة ومنصفة لتكتسب بذلك ما ننشده جميعا من عالمية الانضمام إليها .

إن المسألة المتعلقة بعمليات نقل الأسلحة ينبغي أن تنظر في سياق تحديد الأسلحة التقليدية بوجه عام على أن تؤخذ في الاعتبار قدرات الانتاج الدفاعي المحلي ، ومخزونات الأسلحة وعمليات نقل التكنولوجيا العسكرية وشواغل الدول في مجال الأمن .

لكل بلد الحق السيادي في تقرير احتياجاته الدفاعية المشروعة . والواقع أن العديد من الدول الصغيرة والمتوسطة تضطر ، نظرا لافتقارها محليا إلى قدرات الانتاج الدفاعي ، إلى الاعتماد على العمليات الدولية لنقل الاسلحة في تلبية احتياجاتها الامنية الاساسية . وفي بعض الحالات تصدر التهديدات التي يتعرض لها أمنها عن الدول المجاورة التي تتوفر لها قدرات كبيرة في مجال الانتاج الدفاعي المحلي ومخزونات ضخمة من الاسلحة . وغني عن البيان أن العجز عن الحصول على الاسلحة من خلال عمليات النقل الدولية من شأنه أن يعرض أمن تلك الدول الصغيرة وغير المنيعة للخطر ، الامر الذي يمكن أن يترتب عليه تعكير السلم والامن الدوليين . ومن ثم ، تقتضي الضرورة بحث مسألة عمليات نقل الاسلحة على نحو متكامل أي بكل جوانبها التي أشرت إليها آنفا .

بين يدي اللجنة الاولى في دورتها الراهنة دراسة أعدها فريق من الخبراء الحكوميين بشأن سبل ووسائل تعزيز الوضع في عمليات نقل الاسلحة التقليدية على الصعيد الدولي . ويوصي الخبراء في هذه الدراسة بإنشاء سجل لعمليات نقل الاسلحة . إلا أن الدراسة لا تتضمن ، للأسف ، تحليلا شاملا للمقترح بكل جوانبه المتكاملة ولاشاره على أمن الدول الاعضاء وعلى السلم والاستقرار الاقليميين والدوليين . كما أنها لا توفر أي تفاصيل عن سجل عمليات نقل الاسلحة المقترح انشاؤه من حيث الشكل والاجراءات .

ومن ثم يرى وفدي أن من السابق للأوان أن تثبت الجمعية العامة ، أثناء دورتها الراهنة ، في مسألة إنشاء السجل المقترح . وبدلا من ذلك ، ينبغي للجمعية العامة أن تنشئ فريقا من الخبراء الحكوميين لدراسة سبل ووسائل تعزيز الوضع في ميدان الاسلحة باعتباره تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة ، ينطوي ، ضمن جملة أمور ، على مزايا إنشاء نظام تبليغ دولي عالمي وشامل وطوعي وغير تمييزي يكون تحت رعاية الامم المتحدة ويشمل انتاج وتخزين ونقل الاسلحة ونظم إيمانها وتكنولوجياها ، مع مراعاة المصالح الامنية للدول الاعضاء وضرورة كفالة التوازن الاقليمي على ضوء السمات المميزة

للمناطق المختلفة . ولابد من إعطاء الدول الاعضاء فرصة للإعراب عن آرائها في الدراسة الجديدة المقترحة قبل أن تقول الجمعية العامة كلمتها في موضوع الشفافية في ميدان التسليح .

إن التفاوت الكبير بين نفقات التسليح في الدول القوية عسكريا والدول الأخرى لا يمكن تبريره . ومن ثم ، ينبغي للدول حائزة الترسانات العسكرية الضخمة أن تبادر بإجراء تخفيضات في ميزانياتها العسكرية . وفي سياق الجهود الرامية إلى خفض النفقات العسكرية ، يجب إيلاء الاعتبار الواجب للشواغل الأمنية للدول الصغيرة وغير المنيعة .

بالنظر إلى الزيادة المطردة في القوة البحرية لدى بعض الدول ، يتعين معالجة مسألة نزع السلاح البحري على وجه الاستعجال . فاحتياز بعض الدول في منطقة ما لحاملات الطائرات والغواصات التي تسير بالطاقة النووية يشير قلقاً بالغاً فيما بين جيرانها الأصغر حجماً .

إن خطر الأسلحة الموزعة في الفضاء والموجهة ضد أهداف في الفضاء أو الأرض يسبب قلقاً شديداً . وتزايد خطر استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض العسكرية نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي يحملنا على الاعتقاد بأن النظام القانوني القائم ، الذي يغرض بعض القيود على استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض العسكرية ، لا يكفي لمنع امتداد سباق التسليح إلى الفضاء الخارجي .

ومن ثم ، ينبغي تدعيم المعايير القانونية القائمة واستكمالها بقواعد جديدة ، بحيث يقصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية . وفي هذا السياق ، يجدر توخي مزيد من الوضوح في أنشطة الدول الفضائية باعتبار ذلك من تدابير بناء الثقة الهامة .

إن استخدام تقنيات الرقابة والاستشعار عن بعد الموضوعة في الفضاء يوفر اليوم فرصة فريدة لاتفاقيات نزع السلاح . غير أن حيازة تلك التقنيات مازالت مقصورة على قلة من البلدان المتقدمة تكنولوجيا . وفي اعتقادنا إنه ينبغي إتاحتها للبلدان كافة على أساس من المساواة وعدم التمييز ومن خلال مؤسسة دولية مختصة .

لقد بدأ عقد التسعينات بداية مبشرة بالخير يرجع الفضل فيها إلى التطورات المطردة في الحالة العالمية والتغيرات الجذرية التي لم يشهد لها التاريخ الحديث مثيلاً . ولدينا الآن فرصة نادرة لاتباع نهج منصف وغير تمييزي ومتعدد الاطراف في مجال نزع السلاح ، في إطار جهد مشترك للنهوض بالسلم والامن الاقليميين والدوليين . وعلينا جميعاً - سواء هنا في اللجنة الاولى أو في هيئة الامم المتحدة لنزع السلاح أو في مؤتمر نزع السلاح بجنيف - تقع مسؤولية اغتنام هذه الفرصة . إن تطلعاتنا واحدة وهدفنا واضح . ومن ثم ، يجب أن نعمل بروح الوثام لكفالة مستقبل يحل فيه الامل محل الخوف ، ويعم فيه السلم العالم .

السيد سيلفا (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود بـأدع ذي

بدء ، أن أهنيكم ، سيدي الرئيس ، على انتخابكم لرئاسة اللجنة الاولى . وأرجو لكم النجاح في ادارة أعمال هذا الجهاز الرئيسي من أجهزة الجمعية العامة . وإننا لعلس ثقة تامة من أن مهارتكم الدبلوماسية وحنكتكم وخصالكم وتفانيكم لا يمكن إلا أن تكفل لنا التوجيه السليم والنجاح في عملنا . كما اننا نهني سائر أعضاء المكتب ونطمئنهم إلى أن بوسعهم التعويل على كامل تعاون وفدي .

ويبدو أن الجنس البشري أصبح يدرك على نحو متزايد الحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون الدولي في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح . وفي رأينا أن سبب ذلك يعود في جملة أمور إلى بعض الأحداث التاريخية التي وقعت مؤخرا والتي قدمت دروسا واضحة للبشرية كلها ينبغي الاستفادة منها بذكاء . وأحد هذه الأسباب الحرب التي اندلعت في الخليج الفارسي والتي أنفقت فيها عشرات البلايين من دولارات الولايات المتحدة بسبب واضح وهو معاقبة بلد معتد صغير واستعادة الشرعية ، إلا أن هناك في الوقت نفسه سببا أساسيا آخر ، ألا وهو تجربة أسلحة معينة لم تكن قد اختبرت قط في القتال الفعلي والتحقق من قدرتها التدميرية . وقد دلت تلك الحرب على ما هو أكثر من مجرد إنقاذ بلد صغير وقع ضحية لعدوان وتم احتلاله ، إذ دلت على قدرة بعض البلدان التي تمتلك شتى أنواع الأسلحة على فرض إرادتها بالقوة وعلى السيطرة على الآخرين .

وخلال تلك الحرب التي كانت مؤاتية لمن يملكون أحدث الأسلحة المتطورة ، استخدمت الدعاية للترويج لنوعية تلك الأسلحة وإظهارها كسلعة أساسية يجدر أن تقتنيها البلدان التي ترغب في أن تحظى بالاحترام وأن يُخشى بأسها في العالم . ففي غضون أيام قليلة دمرت مدن بأكملها ، وأزهقت عمدا أرواح الآلاف المؤلفة من البشر ، ودمرت أهداف اقتصادية واجتماعية لا حصر لها . ومع ذلك ، فإن كمية الأسلحة التي استخدمت وتنوعها لا تمثل إلا النذر اليسير بالمقارنة بكميات ونوعيات الأسلحة الموجودة الآن في العالم .

ولئن كان من الصحيح أن تلك الحرب انتصر فيها الذين كانت لديهم أفضل الأسلحة بوفرة بالغة ، فإن من الصحيح أيضا أن التاريخ قد سجل بشكل واضح هذا الجنون الشديد الذي أظهره كل من اشترك في تلك الحرب ، دون تفرقة بين المعتدين والمعتدى عليهم ، وبين المدافعين والمهاجمين ، وبين الفائزين والخاسرين ، لأن الجميع اشتركوا في حرب منافية للضمير ما كان ينبغي أن تبدأ أبدا ، وجميعهم ضحوا بأرواح بريئة ، وببرامج للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وباحتياجات ومصالح شعوب كل منهم ، وتجاهلوا احتياجات المعوزين .

هذه الحقائق وغيرها من الحقائق المتعلقة بسباق التسلح تدفعنا الى التصرف بتعقل ، ولا بد أن تسلط تفكيرنا على كل ما يحقق أقصى فائدة للبشرية ، فعلىنا أن نختار بين سباق التسلح بعواقبه الحتمية والمأساوية التي ندركها جميعا ، أو نزع السلاح وتخصيص الاموال التي توفر منه لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ونحن نحبذ بكل تأكيد الخيار الثاني . وهذا هو السبب الذي يجعل أنغولا تكسر اهتماما كبيرا لمسائل تحديد الأسلحة ونزع السلاح . ونحن نرحب باهتمام كبير بقرارات الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي المتعلقة بتخفيض وإزالة القذائف النووية قصيرة المدى والقذائف التسيارية العابرة للقارات ، وبالوقف الطوعي للتجارب النووية ، بالإضافة الى ما أعلن عن إجراء تخفيضات في إجمالي نفقات الدفاع على مدى السنوات القليلة المقبلة . ونحن متأكدون تمام التأكد من أنه لو نفذت التدابير التي أعلنتها الدولتان العظميان تنفيذا فوريا وكاملا ، فسيود جو من الثقة المتبادلة بين البلدين من شأنه أن يساعدتهما على اتخاذ المزيد من الخطوات الجادة ، بالإضافة الى اتخاذ تدابير أخرى في ميدان نزع السلاح من قبل البلدان الأخرى المنتجة للأسلحة . ومع ذلك فإننا إذا ما أخذنا في الاعتبار كل ما ينبغي القيام به في ميدان نزع السلاح الذي هو ميدان شامع لرأينا ان الالتزامات الواردة في المعاهدة الخاصة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية والتدابير الأخرى التي أعلنت مؤخرا لا تشكل أكثر من مجرد خطوات بسيطة .

إن أنغولا بلد صغير ومتخلف . وقد خرجت توا من حرب طويلة فرضت عليها من الخارج منذ حصولها على الاستقلال . وكان من الضروري لنا أن ندافع عن استقلالنا الوطني وسيادتنا وسلامتنا الإقليمية ، وبشكل خاص عن حياة شعبنا . لقد كانت تلك تركة بالغة الشغل ورثناها إلا أنها تبدو الآن شيئا يمت الى الماضي الذي طويت صفحاته .

ونود أن نفتتح هذه الفرصة لنعرب عن خالص شكرنا للحكومة البرتغالية لما أبدته من اهتمام وما بذلته من جهود بوصفها وسيطا في مفاوضات السلم ، وكذلك لحكومتنا الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وللأمين العام للأمم المتحدة للدور الهام الذي اضطلع به هو وممثلوه بوصفهم مراقبين في عملية التفاوض .

ولا مناص من أن تكون تجربة الحرب العدوانية المحزنة والمريرة التي فرضت على أنغولا محورا هاما من محاور تفكيرنا . لقد قتل الآلاف من مواطنينا العزل ، وترك الكثيرون من المسنين بلا مأوى ، وتيتم أطفال كثيرون ، وأدى قصف العدو الى تدمير العديد من المصانع والمستشفيات والمدارس . وأصبح الاقتصاد حرجا أكثر من أي وقت مضى ، والمشاكل الاجتماعية أكثر خطورة . وهذه هي في الواقع نتيجة لسباق التسلح الذي يعد أداة ضرورية وحتمية للنزعة التوسعية لدى البلدان التي فرضت علينا الحرب ظلما . والآن وقد وضعت احرب أوزارها ، وتهيأت الظروف التي تقضي الى العمل في جو يسوده السلم ، فقد أصبح من الضروري الملحة لنا أن نعتمد التدابير الضرورية لإعادة بناء بلدنا . إننا بحاجة الى إنعاش اقتصادنا والى وضع خطط وبرامج للتنمية الاجتماعية . وهذه هي الاهداف التي ما فتئنا نتوخاها منذ فجر استقلالنا من أجل تلبية احتياجات شعبنا تلبية صحيحة .

لذلك يصبح من الطبيعي أن تهتم أنغولا بوجه خاصة بمسألتي تحديد الأسلحة ونزع السلاح . ومع هذا ، وكما يعلم الاعضاء تماما ، فإن أنغولا لا تعيش في قمقم وليسست معزولة عن عالمنا هذا الذي لا يزال يبدو أن استعمال القوة فيه يتغلب على العقل ، وهو أمر لا يكاد يمدق . وترحب أنغولا بكل المبادرات التي تستهدف القضاء على بؤر التوتر في كل مناطق العالم ، وضمان صون السلم والامن الدوليين . ولكن أنغولا ليست في منأى عن الخطر الكبير الذي يهدد الجنس البشري كله والناجم من ناحية عن مجرد وجود كميات هائلة من الأسلحة التي للكثير منها قدرة تدميرية فتاكة يفزع لها الضمير الإنساني . ومن ناحية أخرى عن عدم التخلص من خطر افكار سباق التسلح والتوسع التي عفا عليها الزمن ، والتي كثيرا ما تجعل الناس يتخيلون وجود أعداء وهميين لا وجود لهم في الواقع .

ان أنغولا بلد متخلف يقع في أكثر مناطق العالم تخلفا ، وهي افريقيا ، القارة التي تضم أكبر عدد من الدول حديثة الاستقلال والتي عاشت سنينا طويلة تحت السيطرة الاستعمارية ، وبالتالي تتجلى فيها بشكل حاد الاثار السلبية للسيطرة الاستعمارية . ويوجد في افريقيا أكثر من نصف ما يسمى بأقل البلدان نموا . ونجد

فيها أعلى معدلات الأمية ووفيات الأطفال وسوء التغذية والافتقار إلى المأوى ونقص الأغذية والملابس ومياه الشرب وهلم جرا . وعلى ذلك ، فإن أفريقيا بحاجة إلى مجموعة كاملة من التدابير التي تعينها على الخروج من وضعها الحالي .

ومع ذلك ، فإننا ونحن في هذه الحالة نفتقر إلى أحوال الأمن المطلق اللازمة للحكومات كيما تتمكن من تكريس نفسها تكريسا كاملا للمسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية . ان قيام جنوب افريقيا بتطوير قدرتها التكنولوجية لإنتاج الأسلحة النووية بدعم كامل من دول نووية معينة ، ووجود قواعد عسكرية أجنبية في قارتنا أمران يشكلان تهديدا مستمرا للسلام والأمن وعقبة تعرقل التنمية الطبيعية لبلداننا .

ويرى وفدي أن وجود قواعد عسكرية أجنبية على أراضي دول أخرى ضد ارادة شعوبها هو انتهاك لاستقلال وسيادة هذه الدول وأمر يشكل تهديدا مستمرا للسلم والامن ، لا في البلدان التي تقع على أراضيها هذه القواعد فحسب ، بل في البلدان المجاورة أيضا . لذلك ، فإننا نعتقد أن أحد جوانب نزع السلاح هو الحاجة الى تفكيك القواعد العسكرية الأجنبية المقامة على أراضي دول أخرى .

بالنسبة لنزع السلاح النووي ، نود أن نؤكد أن جميع الخطوات التي اتخذتها حتى الآن الدولتان العظميان على الصعيد الثنائي هي خطوات تبدو بالغة الدلالة ، على الأقل لأول وهلة . إلا أننا نمر على أنها لا تزال خطوات بسيطة ولا يزال ينبغي عمل الشيء الكثير ، لأن كوكبنا بحاجة ماسة لتخليص نفسه من الأسلحة النووية . لذلك نحثهما على اتخاذ مزيد من التدابير الملموسة والبعيدة الاثر ، ونأمل أن تحذو دول نووية أخرى حذوهما .

إن وقف جميع تجارب الأسلحة النووية وتوقيع معاهدة حظر شامل للتجارب النووية - وفي هذا الصدد ، نرحب باقتراح السويد - هما من التدابير الأولية العاجلة التي ينبغي للبلدان النووية أن تتخذها ، فتثبت بذلك بوضوح للبلدان غير الحائزة للأسلحة النووية أن لديها حقا الارادة السياسية اللازمة لوقف انتاج هذه الأسلحة .

وفي نفس الوقت هناك حاجة ملحة للتفاوض على معاهدة متعددة الاطراف لتعزيز أمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استخدام الأسلحة النووية ضدها أو التهديد باستخدامها وللتصديق على هذه المعاهدة على أن ذلك لا يعني عدم إبرام اتفاقات ثنائية إضافية في هذا الصدد .

من جهة أخرى ، تعلق أنغولا أهمية قصوى على المبادرات الرامية الى إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية ومناطق سلم وتوسيع هذه المناطق باطراد كشرط مسبق ضروري لنزع السلاح العام والكامل . وينبغي لهذه المبادرات أن تأخذ بالحسبان أيضا الحاجة الى تخفيض القوات المسلحة والأسلحة التقليدية .

في افريقيا ، تؤيد أنغولا الاعلان المتعلق بجعل افريقيا منطقة غير نووية .
إلا أننا قلقون إزاء قدرات جنوب افريقيا النووية وتعاونها مع بعض الدول الحائزة
للسلحة النووية . وتمثل هذه الحالة عقبة أمام تنفيذ ذلك الإعلان .

إننا نعتقد أن اعتماد تدابير لنزع السلاح على الصعيد الاقليمي لا ينبغي أن
يُخل بالتعادل بين دول المنطقة المعنية . فلا بد أن نزيل إمكانية التفوق العسكري
لكي نكفل السلم والامن .

وترى أنغولا أن هناك صلة قوية ، بل حتمية في الواقع ، بين نزع السلاح
والتنمية ، فسباق التسلح لابد أن يترتب عليه نقص في الاموال المتاحة للتنمية
الاقتصادية والاجتماعية . ولهذا السبب ، نحن نحبذ ، في ضوء تدابير نزع السلاح
الإيجابية التي اعتمدتها الدولتان العظميان ، إنشاء صندوق للتنمية الاقتصادية
والاجتماعية للبلدان النامية ، يمول من التخفيض المتوقع في الميزانيات العسكرية
للبلدان المتقدمة .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥